

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية  
Naif Arab University For Security Sciences



# مفهوم " الشرطة في خدمة المجتمع " واساليب تطبيقه

الدكتور : احمد عصام الدين مليجي

الرياض

1408 هـ - 1988 م

# مفهوم «الشرطة في خدمة المجتمع»

## وأساليب تطبيقه

الدكتور أحمد عصام الدين مليجي(\*)

ليس هناك من شك في أن مفهوم الشرطة في خدمة المجتمع هو مفهوم منطقي ينبع من وظيفة الدولة بكافة تنظيماتها وأجهزتها، فهي لم تقم أصلا سواء في صورتها الحديثة أو في صورتها القديمة البسيطة الا لتكون في خدمة أفراد الجماعة الذين لا يمكنهم فرادى تحقيق ما ينجزه لهم تجمعهم وخضوعهم جميعا لنظام يرتضونه حفاظا على مصالحهم وتأمينا لحياتهم.

بل إن شرعية الشرطة ومبرر وجودها - شأنها في ذلك شأن كافة أجهزة الدولة - يكمن في قيامها بدورها المرسوم لها خدمة للمجتمع، وبالتالي فإنها تعرض هذه الشرعية للتساؤل إذا ما تراخت في القيام بواجبها أو إذا ما أساءت استخدام ما لها من سلطات ضاربة بذلك بمصالح الأفراد وحررياتهم عرض الحائط.

من هذا يتضح لنا أن لمفهوم «الشرطة في خدمة المجتمع»

جانين:

الأول: هو الجانب الايجابي، ويتمثل في حسن أداء الشرطة لوظيفتها.

---

(\*) مستشار بالمركز القومي للبحوث والاجتماعية والجنائية القاهرة.

والثاني: هو الجانب السلبي، ويتمثل في الامتناع عن إساءة استغلال ما لها من سلطات حفاظا على حقوق أفراد المجتمع وحررياتهم.

ولعل الجانب الثاني هو من الأسباب التي تعيد طرح هذا المفهوم على بساط البحث رغم ما له من منطقيّة ظاهرة، فرجل الشرطة هو الممثل الأول للسلطة في الدولة، وهو الوحيد من بين ممثليها الذي يملك القدرة على إخضاع الأفراد عن طريق القوة لقراراتها، ومن هنا تبدو الصورة وكأن المجتمع مقسم الى طائفتين، تملك إحدهما القوة، وليس للأخرى غير الخضوع، وهي صورة يجب ألا تكون حقيقية، فهي تنشأ مع المخاوف التي تحيط بهذه القوة وسوء استخدامها، وتستلزم إزالتها التوفيق بين الرغبة في أعمال السلطة العامة والتمكين للحرية الفردية دون التضحية بإحدى المصلحتين.

ويتحقق هذا عن طريق الرقابة الفعالة على أنشطة رجل الشرطة سواء في صورة الرقابة الشعبية عن طريق مشاركة الجمهور في حفظ الأمن والعدالة وفي الرقابة على أجهزتها، وفي هذا الصدد نحيل الى أعمال الحلقة الثانية للدفاع الاجتماعي والتي عقدت في طرابلس بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية سنة ١٩٧١م، أو في صورة إسقاط كافة المعوقات التي قد تحول بين الأفراد وحقهم في الالتجاء الى قاضيهم الطبيعي طعنا في أنشطة الشرطة، وكذلك في صورة رقابة المجالس الشعبية على أعمال السلطة التنفيذية، وما يستلزمه هذا من حرية الصحافة التي تمثل مصدرا أساسيا للمعلومات لهذه المجالس.

فرجل الشرطة هو قبل كل شيء فرد عادي من أفراد المجتمع ، وترسيخ مفهوم الشرطة في خدمة المجتمع متوقف على مقدار فهم رجل الشرطة لهذه الحقيقة ، وتجاوب أفراد المجتمع معه في أدائه لوظيفته واحساسهم بمدى ما يقدمه لهم من خدمات دون تجاوز يودي بحرياتهم الفردية و بكرامتهم .

أي أن حسن أداء رجل الشرطة لوظيفته هو العامل الحاسم في وضع المفهوم محل الدراسة موضع التطبيق ، ومن ثم تبدو الأهمية القصوى لحسن تدريب رجل الشرطة وإعداده لأداء مهمته

ولعل من المفيد قبل الحديث عن التدريب والإعداد التعرض في عجالة لوظيفة رجل الشرطة في المجتمع التي أصبحت تصطبغ في المجتمعات الحديثة بالصبغة الاجتماعية والانسانية وهو ما يؤكد على أن مفهوم «الشرطة في خدمة المجتمع» إنما هو مفهوم منطقي يجب ألا تدور الشكوك حوله وأن وضعه موضع التطبيق هو ضرورة قصوى تملئها طبيعة الأمور ، بل إن الحسبة في الاسلام كانت تتسم دائما بهذه السمة ، فهي كانت تتسع للرقابة على الاحترام والالتزام بكل القيم الأخلاقية وقواعد السلوك المستمدة من التشريع الاسلامي ، فالدور الاجتماعي للشرطة هو اذن ليس بالغريب عنا في مجتمعنا الاسلامي ، وقول الرسول الكريم عليه أفضل الصلوات وأتم السلامات «إن الله يحب اذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه» وقوله عليه الصلاة والسلام «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» ينطبقان بطبيعة الأحوال على عمل الشرطة الذي يجب أن يكون متقنا ، أي مؤدياً الى تحقيق أهدافه

في خدمة المجتمع ، وأن هذا العمل هو مسئولية تلقى على عاتق القائم بها يسأل عنها أمام الله وأمام الناس وليس تمييزاً له يبيح له البغي وإساءة استخدام سلطاته

ويبدو هذا الدور الجديد للشرطة في أنها لم تعد تقتصر على أداء الوظيفة التقليدية لها في منع الجرائم وتعقب مرتكبيها، وإنما امتد دورها ليشمل: «كفالة الطمأنينة والأمن للمواطنين في كافة المجالات» وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢م بشأن هيئة الشرطة في جمهورية مصر العربية.

ويمكن إيجاز وظيفة الشرطة في الآتي:

- منع الجريمة والوقاية منها، وإقرار النظام، وحماية الأخلاق والآداب والصحة العامة، وإقرار الراحة والسكينة.
- كشف الجريمة وضبط مرتكبيها.
- الاشراف على التنفيذ العقابي.
- حماية الشباب والأحداث.
- أداء الخدمات المختلفة للجمهور إسهاماً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وكل وظيفة من هذه الوظائف تقتضي إعداد القائم بها إعداداً خاصاً، وبمقدار حس الإعداد يكون نجاح رجل الشرطة، وبالتالي إحساس أفراد المجتمع بقيمة الخدمة الشرطة وبأنها بالفعل تؤدي خدمة للمجتمع.

ويبدو الدور الاجتماعي للشرطة أكثر ما يبدو في حماية الشباب والأحداث، وفي إشرافها على برامج الإصلاح العقابي ومعاونة المفرج

عنهم، وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولن يكتب للشرطة النجاح في هذا الدور اذا ما تباعد رجالها عن الاندماج في حياتهم اليومية ليحسوا بمشاعر هؤلاء الأفراد ومشاكلهم وأمنياتهم واحتياجاتهم.

فشرطة الأحداث على سبيل المثال عليها واجب ضبط ومنع السلوك غير الاجتماعي للشباب والأحداث والتعرف على الظروف غير المواتية التي يعيشون فيها، والتي قد تؤدي بهم الى الانحراف، وهذا يقتضي من الشرطة تقديم حلول بناءة سواء مباشرة الى الحالات الفردية المعروضة عليها أو الى المؤسسات ومحاكم الأحداث، كما يقتضي المنع التأثير على الشباب وأهاليهم وعلى الجمهور عامة لمواجهة الاحتياجات الأساسية لهؤلاء المعرضين للانحراف من أجل ضمان احترامهم للقانون والامثال للقواعد الموضوعة. لحمايتهم، وكذلك المشاركة مع المؤسسات المختلفة والمواطنين في رفع المستوى العام للمجتمع.

ويبدو لهذا مقدار أهمية حسن اختيار القائمين على هذه المهمة من رجال الشرطة وحسن إعدادهم وتدريبهم عليها، وقد أفرد الباحثون فصولا طويلة للحدوث عن الشروط الواجب توافرها في رجل شرطة الأحداث، ومنها - الى جانب الشروط التقليدية الواجب توافرها في رجل الشرطة عموما كاللياقة الذهنية والبدنية - الذكاء الاجتماعي والعام الذي يزيد عن المتوسط، والصبر، والقدرة على التعامل مع الناس ومع الأحداث على وجه الخصوص، والحضور، وقوة الشخصية والثقة، والخبرة الواسعة بالعمل الاجتماعي، وأن

يكون له المام بعلم النفس والاجتماع والخدمة الاجتماعية وعلم الاجرام وغيرها من الشروط.

ومن ناحية أخرى يظهر الباحثون أهمية تدريب المختارين من رجال الشرطة للتعامل مع الشباب والأحداث، وهو تدريب يجب أن يكون له جانبه النظري المتمثل في دراسة قوانين الأحداث والاجراءات الجنائية أمام محاكم الأحداث وأقسام القانون المدني وقوانين الأحوال الشخصية ذات الصلة بالعلاقات الأسرية وقوانين حماية الأسرة والطفولة وغيرها، وأن يكون له جانبه العملي المتمثل في دراسة فنون البحث والتحري والمقابلة وغيرها.

هذا جانب من جوانب نشاط الشرطة في خدمة المجتمع أردنا أن نوضح به أهمية وضرورة الدور الاجتماعي الانساني للشرطة وما يتطلبه من إعداد وتدريب على درجة كبيرة من التخصص وهو ما يظهر بجلاء أن وضع مفهوم «الشرطة في خدمة المجتمع» موضع التنفيذ لا بد أن يكون له أساسه العلمي القائم على حسن الاختيار والاعداد ومتابعة التدريب والتخصص.

وبالمثل يقال عن دور الشرطة في المعاملة العقابية التي لم تعد مرادفة للقهر والاضضاع وفرض الانضباط ومنع الهروب، بل أصبحت فنا يقتضي التعرف على شخصية النزير ودراسة احتياجاته وتخطيط برامج التأهيل والاصلاح ومتابعة تنفيذها بهدف الاصلاح في ضوء كافة الاعتبارات الانسانية وتنمية شعور الكرامة وتحمل المسؤولية لديه.

ويلحق بهذا متابعة النزير بعد الافراج عنه ورعايته ووصول ما انقطع من علاقاته الاجتماعية وايجاد عمل وسكن مناسب وغيرها.

ولأداء هذا الدور الفني لم يعد كافيا لرجل الشرطة التزود بالعلوم الشرطية التقليدية، بل لابد له من التخصص الدقيق والدراية الكافية بفلسفة العقاب وأحدث النظريات في تفسير السلوك الاجرامي، وعلم النفس وعلم الاجتماع والخبرة العملية في هذه المجالات.

وليس هنا مجال للحديث التفصيلي عن بقية جوانب النشاط الشرطي، فقد أفاض في الحديث عنها العديد من المتخصصين العرب في دراسات متعمقة منشورة في الدوريات سواء منها المحلية أو الاقليمية، فقد أردنا هنا أن نعهد بهذا لعرض التخطيط العلمي الذي نراه كفيلا بوضع هذا المفهوم موضع التطبيق، وهذا التخطيط العلمي في الحقيقة متنوع الجوانب، فهو يبدأ بأسس اختيار العاملين في الشرطة ويتبع إعدادهم وتأهيلهم العام، ثم أسس توزيعهم على الأفرع المختلفة لجهاز الشرطة والاعداد الخاص بكل فرع من هذه الفروع، ثم متابعة تزويدهم بالحديث مما توصل اليه العلم الشرطي بمعناه الواسع، وإعداد القادة على مختلف المستويات، وتنظيم البحث العلمي الشرطي، ووضع الضوابط الدقيقة لممارسة الشرطة لعملها والرقابة على هذا الأداء، ثم أسس تعميق الصلات بين الشرطة كجهاز أمن وبين الجمهور.

ولما كان جهاز الشرطة يتكون من مستويات مختلفة من العاملين فاننا سنركز هنا بصفة أساسية على المستويات القيادية المتمثلة في ضباط الشرطة بحكم ان هذه القيادات هي الموجه الحقيقي للعمل الشرطي ويبقى نشاط مادونهم محكوما الى حد كبير بقدرة القيادات على توجيهها



ونبدأ في الحديث المفصل عن جوانب التخطيط العلمي لاعداد وممارسة الشرطة لواجبها.

أولاً: اختيار رجل الشرطة:

كما هو معلوم فإن المواطنين يبدأون صلتهم بالشرطة مع التحاقهم بكلياتها ومعاهدها المختلفة، وعادة ما يشترط في راغب الالتحاق أن تتوافر فيه صفات خاصة سواء منها الصفات الذهنية أو البدنية وغيرها.

ونود أن نبين هنا بادية ذي بدء أن توفر هذه الصفات وحدها لا يكفي لاعداد رجل شرطة يضع نفسه حقيقة في خدمة المجتمع، بل يلزم الى جانبها أن يكون الالتحاق بهذه المعاهد مفتوحا للجميع دون تمييز لايقوم على أساس من الصفات المطلوب توافرها فعلا لأداء هذه الوظيفة، فتمييز فئة من الفئات على غيرها يهدم منذ البداية الاحساس لدى العامة بأن رجل الشرطة هو فرد عادي من أفراد المجتمع، ويولد منذ البداية الاحساس لدى رجل الشرطة بعدم الانتماء لعامة الشعب وأنه ينتمي بعمله فيها الى طائفة تعلقو على غيرها، وفي هذا مافيه من تقويض دعائم الألفة و العمل المشترك بين الشرطة والجمهور، ونود أن نلحق بهذا مباشرة أن من الجوانب عدم تمييز رجل الشرطة عن غيره من ممثلي الدولة بمزايا مادية كانت أو عينية الا بمقدار ما تستوجبه طبيعة عمله، فالتمييز القائم فقط على مجرد الانتماء لجهاز الشرطة له تأثير مماثل لما سبق ذكره عن التفضيل في الاختيار.

وبجانب الاختبارات الذهنية والبدنية مثل اختبارات الذكاء واللياقة مثل الطول والوزن ومحيط الصدر وما إليها يجب أن توجه عناية مركزة الى اختيار العناصر القادرة على القيام بالعمل العام والصالحة بالتالي لاقامة علاقات عامة ناجحة، ومن ثم فإنه يجب اسناد هذا الجانب من الاختبارات للجانب الفنية مكونة من المتخصصين في علوم الاجتماع والخدمات الاجتماعية والنفس والقانون، وهو ما يكفل أن يتقدم لهذه المعاهد الراغبون حقيقة في أداء الخدمة العامة عن هذه الطريق، وليس مجرد الراغبين في التمتع بمزايا ومخصصات الشرطة.

وليس ثمة حاجة ملحة للافاضة في الحديث عن اختبارات اللياقة البدنية والذهنية والحدود الدنيا الواجب توفرها من هذه القدرات، فقد اتجهت القوانين واللوائح المنظمة لهذه المعاهد في دولنا العربية الى وضع هذه القواعد بما يتلاءم مع ظروف كل دولة على حدة.

ثانياً: إعداد رجل الشرطة أثناء الدراسة:

كما سبق أن ذكرنا، فإن رجل الشرطة يحتاج لأداء عمله الى مجموعة من المعارف الواسعة التي تتجاوز المعارف الشرطة والقانونية التقليدية وقد جرت العادة في المعاهد الشرطة العربية اما بالاكْتفاء بتدريس العلوم الشرطة الى جانب الامام ببعض جوانب العلوم القانونية أو تدريس مقررات كليات الحقوق كاملة الى جانب العلوم الشرطة.

وفي كلتا الحالتين لا تتاح الفرصة لدراسة العلوم الأخرى التي لا غنى لرجل الشرطة عنها مثل علم النفس والاجتماع والخدمة الاجتماعية ومناهج البحث والاحصاء والعلاقات العامة .

ومع تقديرنا للاعتبارات التي أدت ببعض الدول العربية إلى ادخال الدراسات القانونية الكاملة إلى جانب الدراسة الشرطة نعتقد أنه في ظل هذا النظام لم تتاح أية فرصة لاضافة دراسة علوم أخرى، ففي دراسة القانون الى جانب العلوم الشرطة عناء ما بعده عناء للطالب، وفيها ما يكفيه من العنت والارهاق .

وبما أننا نعتقد أن تأجيل دراسة هذه العلوم الأخرى لما بعد الانتهاء من الدراسة في كلية الشرطة لا يحقق ما تهدف اليه هذه الدراسة، حيث أنها تأتي في مرحلة متأخرة يصعب فيها على ضابط الشرطة البدء في تعلم مواد جديدة تماماً عليه، فإننا نرى أن الاستفادة من فترة الدراسة في كليات الشرطة على الأقل في تلقينهم المبادئ الأساسية لهذه العلوم ذات أهمية حيوية في هذا المجال، فإذا ما تطلب العمل التخصصي للخريج التعمق في دراسة كل أو بعض هذه المواد فإنها لن تكون غريبة عنه .

لذا . فإننا نرى الآ يرهق طالب الشرطة بدراسة كافة مقررات كليات الحقوق الى جانب العلوم الشرطة، وإنما ينبغي الاكتفاء بالدراسة المتعمقة لبعض فروع القانون مثل قانون العقوبات والاجراءات الجنائية الى جانب تعريف أكثر تبسيطاً بالفروع الأخرى، وبذلك تتاح الفرصة لتدريس العلوم السابق ذكرها أو مبادئها العامة، ويمكن للشرطة اذا ما رغبت في أن يكون لديها ضباط

معدون إعداداً قانونياً كاملاً أن تقبل خريجي كليات الحقوق للالتحاق بكليات الشرطة، ولن يحول اقتراحنا هذا دون التحاق الراغبين من ضباط الشرطة بالدراسات العليا فإذا كان عدم دراستهم لمقررات كليات الحقوق كاملة يحول بينهم وبين الالتحاق بكليات الحقوق للحصول على دبلوماتها العليا ودرجة الدكتوراه، فإن افتتاح الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة المصرية كفيل بتحقيق هذه الرغبة، وهي دراسات مفتوحة كما هو معروف لكافة الضباط العرب.

وهذا الاتجاه الى افتتاح دراسات عليا لضباط الشرطة، فضلاً عن إتاحة الفرصة للضباط للالتحاق بالدراسات العليا بباقي الجامعات هو اتجاه محمود، فالارتفاع بالمستوى العلمي لرجال الشرطة حتى في غير المجالات الشرطية المباشرة يسهم الى حد كبير في فتح آفاق جديدة لرجل الشرطة وتوسيع مداركه مما يؤدي الى رفع كفاءته الوظيفية، فضلاً عن أن دخول رجال الشرطة في مجالات الحياة المختلفة ذو أثر بالغ في ربط الشرطة بالمجتمع وبحركته.

وكذلك فإنه يساعد على تجهيز كادر من رجال الشرطة يساهم في عمليات البحث العلمي وفي العملية التعليمية لرجال الشرطة المستقبليين، وهو ما سنشير الى أهميته فيما بعد.

ثالثاً: التوزيع والتدريب التخصصي:

١ - أهمية التخصص:

تنوع وظائف الشرطة تنوعاً كبيراً، وتقتضي كل وظيفة من هذه الوظائف خبرات نظرية وعملية معينة تنمو مع الممارسة العملية وتعمق، ومن ثم فإن الدعوة للتخصص في مهمة بعينها واستمرار

العمل بها تبدو بالغة الوجاهة والقيمة، فلا معنى لنقل ضابط استمر لسنوات في خدمة فرع معين من فروع الشرطة الى فرع آخر فتهدد بذلك خبرته السابقة في عمله، ويصعب أن تتاح له فرصة حقيقية لاكتساب خبرات عميقة في مجال جديد لم يبدأ العمل به منذ البداية.

وقد كثر الحديث بحق عن مساوئ نقل ضابط عمل لسنوات طويلة مع جهاز الضبط والبحث الجنائي على سبيل المثال الى جهاز المعاملة العقابية، فهو في الجهاز الأول كان مسئولاً عن مطاردة الجناة والقبض عليهم بما يحمله ذلك من احتمالات الدخول في صراعات مسلحة معهم، وفي الثاني يصبح من المحتم عليه أن يحو هذه الصراعات من رأسه وأن يتحول الى صديق للنزلاء يرعاهم ويخطط لاصلاحهم، ومهما كانت الاعتبارات التنظيمية فإنها يجب ألا تقود الى هذه التنقلات غير المبررة فنيا ووظيفياً.

## ٢ - التدريب والتخصص:

وكما قلنا، فإن تنوع فروع الشرطة يقتضي إعداد برامج تأهيل للموزعين ويختلف من فرع الى آخر حسب نوع المهمة الموكلة اليه، ويجب حين التوزيع توفر القدرات الذهنية والنفسية اللازمة لأداء هذا النوع بالذات من العمل.

ويمكننا أن نعطي مثالا بضباط الشرطة المختارين للعمل في مجال حماية الشباب والأحداث وفي مجال المعاملة العقابية.

وقد سبق أن تحدثنا عن الصفات الواجب توافرها في شخص هؤلاء الضباط، ونضيف هنا أن برامج تأهيل هؤلاء لابد أن تشمل

الدراسة النظرية والعملية المتوسعة في مجالات علوم الاجرام والعقاب وفلسفته وقوانين رعاية الأحداث وقوانين التنفيذ العقابي الى جانب الدراسات المتعمقة في علوم التربية والنفوس بفروعه والاجتماع ومناهج البحث وأساليبه، وأن يضم برنامج الدراسة جانبا تطبيقيا يتمثل في قيام الدارسين بالاشتغال تحت اشراف الخبراء داخل مؤسسات الرعاية لكسب الخبرات العملية، ونرى ألا تكون هذه الدراسات قاصرة على رجال الشرطة فهم لى يكونوا بمعزل عن غيرهم من العاملين في المؤسسات، لذا فانه من الواجب أن يشاركهم في دراستهم كافة المرشحين للعمل في هذه المجالات مثل الاخصائيين النفسيين والاجتماعيين وهو ما يتيح قيام الفهم المتبادل والتعاون بينهم جميعا ليحل محل النفور والتباعد الملاحظين في كثير من المؤسسات العقابية، ولعل التعاون والتكامل بين رجال الشرطة وغيرهم من العاملين المدنيين هو أهم أسس نجاح المعاملة داخل المؤسسات العقابية المختلفة.

ولما كان رجال الشرطة هم الذين يتولون دور القيادة داخل هذه المؤسسات فان فن القيادة يجب أن يكون من بين العلوم التي يدرسها هؤلاء، وفن القيادة يتجاوز في أهميته نطاق المؤسسات العقابية ليشمل كافة أنشطة الشرطة، وبدونه لن يكون في مقدور ضابط الشرطة إدارة عمله والسيطرة على معاونيه ممن هم دونه درجة وتوجيههم لما يحقق صالح العمل، أي أن كافة ضباط الشرطة في حاجة الى التزود بهذا العلم، وقد جرت العادة على تقسيم الضباط الى مستويات مختلفة وتدريب كل مستوى على حدة بما يتلاءم مع ضيق أو اتساع مجاله القيادي.

ونود أن نحيل هنا على الخطط السنوية الشاملة لتدريب ضباط الشرطة في جمهورية مصر العربية التي تضم الفرق التأهيلية التخصصية على مختلف المستويات، وتقسم هذه الفرق الى فرق أساسية تعقد للمبتدئين من رجال الشرطة عقب توزيعهم على الأفرع المختلفة، تتلوها فرق أكثر تخصصاً على مستوى القيادة المتوسطة وهكذا.

ويؤخذ على هذه الفرق، خصوصاً فرق المبتدئين، أنها قصيرة المدة الى حد ما، فهي لا تتعدى عادة فترة ١٢ أسبوعاً في حين أنه من المفترض أن يتلقى الدارس خلالها الكثير من العلوم والفنون التي تتفق مع طبيعة عمله، والتي سيستفيد منها طوال عمره الوظيفي، ونرى أن تزيد هذه الفترة عن هذا الحد خصوصاً أن الدارس في هذه الحالة يفترض فيه أنه لم يبدأ بعد في القيام بدور وظيفي كبير قد يحول دون الاستغناء عنه لمدة طويلة لتلقي هذه الدراسة، فهي حجة قد تصلح بالنسبة لغيرهم الأقدم منهم والذين انخرطوا فعلاً في مجال العمل ويصعب بالتالي تفرغهم لمدد طويلة، ويجب أن يوضع في الاعتبار أن الضباط الشبان غير البعدي العهد بالدراسة هم أقدر من غيرهم على تلقي الدراسات المتعمقة والأساسية التي سيعتمدون عليها فيما بعد - وهو ما يحقق صالح الوظيفة - ويمكنهم فيما بعد من إضافة ما يستحدثه العلم الى حصيلته.

رابعاً: متابعة التدريب والدورات التنشيطية:

تطور الفنون الشرطة ويرتقي أسلوب أدائها باستمرار وفقاً للتطور العلمي الذي لا يقف عند حد، وبالتالي تبدو أهمية تزويد

رجل الشرطة بالجديد من المعارف المستحدثة وأحدث ما توصل اليه العلم في مجال الدراسات الاجرامية والعقابية وفي مجال العلوم الطبيعية ذات الصلة بالعمل الشرطي .

ويجب هنا أن نلاحظ أن التقدم العلمي لا يفيد منه فقط رجال الشرطة، وإنما أيضاً دخل هذا التقدم في مجال التخطيط لارتكاب الجرائم وتنفيذها، لذا تبدو أهمية أن تقدم الى رجل الشرطة كافة المعلومات التي تمكنه من اتخاذ التدابير الكفيلة بمقاومة الأساليب الأكثر تعقيداً في ارتكاب الجرائم حتى لا يقف عاجزاً أمامها .

وفي متابعة التدريب يجب أن تشمل زوايا متعددة منها:

أ - التدريب القيادي للمستويات الأعلى .

ب - تقديم المستحدث من النظريات العلمية في المجالات التي سبق للضباط دراستها

ج - تكليف المدربين بإعداد الدراسات النقدية لأسلوب أداء أجهزتهم لوظيفتها استناداً الى خبرتهم العملية وتقديم مقترحاتهم لتحسين الأداء، ويجب أن تعرض هذه الدراسات في حضور المتخصصين لمناقشتها والتعليق عليها وتقديم المقترحات والتوصيات الى الجهات التشريعية والتنفيذية حتى تجد هذه التوصيات طريقها الى التنفيذ العملي .

د - تنشيط معلوماتهم السابقة وانعاش لياقتهم الذهنية والبدنية إبقاء على صلاحيتهم الوظيفية لأطول مدة ممكنة

وينبغي أن تكون هذه الدورات التنشيطية متتابعة بحيث يلتحق بها الضابط كلما حان دوره في الترقية الى درجة أعلى، على أن



تتوقف الترقية على حضور الدورة واثبات الكفاءة والقدرة على استيعاب الجديد والاستفادة به عملياً.

ويمكن أن تكون هذه الدورات قصيرة المدة مراعاة للظروف الوظيفية السابقة الاشارة اليها.

#### خامساً: البحث العلمي:

إن جهازاً فعالاً للشرطة لا يمكن أن يعمل بعيداً عن البحث العلمي الجاد، ولا بد أن يكون للشرطة جهازها العلمي الخاص الذي يستجيب مباشرة لاحتياجاتها دون أن يحول ذلك دون الاستعانة ببقية مراكز البحث العلمي الموجودة.

وتبدو أهمية البحث العلمي في عدة نقاط منها:

أ - أنه الجهاز القادر على تتبع تطور اتجاهات السلوك الاجرامي في المجتمع احصائياً والتنبؤ بهذه الاتجاهات مستقبلاً في ضوء ما يجري في المجتمع من تغيرات، وكذلك الكشف عن أسباب الظواهر الاجرامية الطارئة وأساليب مقاومتها.

ب - وهو الجهاز القادر على تتبع تطور أساليب ارتكاب الجرائم ودراسة هذه الأساليب في المجتمعات الأكثر تعقداً وتقديم الوسائل الكفيلة بالكشف عن هذه الجرائم حتى يكون للشرطة السبق في هذا المجال على الجناة.

ج - وهو الجهاز القادر على تتبع حركة المجتمع والكشف عن المشاكل الجديدة فيه والتي قد تستوجب أن تضطلع الشرطة بدور في حلها، حتى لا يحدث الانقسام بينها وبين حركة المجتمع ومشاكله.

د - وهو القادر على تقويم أساليب أداء الشرطة لواجبها واقتراح التعديلات الواجب إدخالها في هذه النظم وفقا لكفاءتها الوظيفية .

وإجمالاً فجهاز البحث العلمي الشرطي هو الجهاز القادر على تطويع العلم لخدمة أغراض الشرطة في خدمة المجتمع .

ويلحق بهذه النقطة أهمية إيفاد رجال الشرطة في بعثات الى الدول المتقدمة للتعرف على أحدث تطورات العلم في خدمة الوظيفة الشرطية للاستفادة منها ونقل ما يصلح منها للتطبيق في بلادنا ولاكتساب خبرات جديدة ترفع من مستوى رجل الشرطة الوظيفي .

ونشير في هذا الصدد الى أن تعقد الصلات الدولية التجارية والاقتصادية أدى الى تعقد أساليب ارتكاب الجرائم الاقتصادية الدولية وهو ما يوجب أن تنشط أجهزة البحث العلمي في ابتداع أساليب الكشف عنه وأهمية التعاون مع أجهزة الشرطة الدولية، مما يقتضي رفع مستوى الشرطة المحلية الى الحد الذي يمكنها من التعامل مع هذه الأجهزة الدولية .

كذلك نود أن نشير الى أن الجريمة - وان كانت ترتكب في بلادنا العربية في الغالب الأعم بصورة مبسطة الى حد كبير - فان من التحوط الاستعداد منذ الآن بدراسة الجرائم المنظمة وأساليب مكافحتها خصوصاً في مجال جرائم النقد والمخدرات والارهاب الدولي وهو مجال يضطلع فيه البحث العلمي بدور كبير .

ويجدر بنا أن نشير في النهاية الى دور العلاقات العامة في التقريب بين الشرطة والجمهور، فقيام جهاز شرطي قادر من ناحية

على تتبع كافة ما يثيره عمل الشرطة من مشاكل واعتراضات وشكاوى من جانب الجمهور والرد عليها رداً موضوعياً مع الاستجابة السريعة لتصحيح ما تقع فيه الشرطة من أخطاء، ورد الحق لأصحابه فوراً هو من أهم العوامل لبعث الطمأنينة في نفوس الشعب وتقليص عوامل الشك والريبة التي تحيط عادة بعمل الشرطة ليس فقط في وطننا العربي ولكن في كافة أنحاء العالم تقريباً، ولعل المثال الواضح على ذلك هو مثال الشرطة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، حتى في إنجلترا حيث يسود الاعتقاد بأن الشرطة هناك تتمتع بما لا تتمتع به الشرطة في أي بلد آخر من بلدان العالم من ثقة وحب الشعب ترتفع صيحات الشك بين الحين والآخر، كلما ألت بالبلاد أحداث تؤدي الى مواجهات بين الشرطة وبين بعض طوائف الشعب.

ومن ناحية أخرى فان جهازاً للعلاقات العامة قادراً على مخاطبة الجماهير وإرشادها لسبل ووسائل الوقاية من الجريمة، مثل الوقاية من حوادث سرقة المنازل والسيارات ، يمثل دعامة قوية من دعائم بث الثقة بين الشعب والشرطة.

لذلك . أقترح أن يكون لدى الشرطة أداة إعلام مستقلة تخصص لمخاطبة الشعب إرشادياً سواء بتبصير الجمهور بالحيل التي يلجأ اليها المجرمون لاصطياد ضحاياهم، وبوسائل الكشف عن العملات المزيفة وغيرها، وفي نفس الوقت لتقوم الشرطة من خلالها بإشراك الشعب في نشاطاتها المختلفة عن طريق نشر صور المطلوب القبض عليهم أو طلب المعلومات التي توصل للكشف عن بعض

الجرائم المرتكبة، أو بنشر صور ومعلومات عن المفقودين من الأطفال وغيرهم طلباً لمساعدة الجمهور في العثور عليهم.

وكذلك أقترح أن تقوم الشرطة من خلال هذه الاداة الاعلامية بتعريف الجمهور بالجديد من القوانين الجنائية وشرحها له والرد على استفساراته.

ومن الجدير بالذكر أن الشرطة في كثير من بلاد العالم المتقدمة تقوم بإعداد أفلام إرشادية بهدف السيطرة على حوادث المرور عن طريق تقديم المعلومات عن أساليب القيادة تحت الظروف المناخية المختلفة وتوضيح الأخطاء التي يرتكبها بعض السائقين مما يؤدي الى وقوع الحوادث، وتوضيح التصرف الأمثل حين التعرض لظروف معينة، وكذلك تقدم للسائقين أحدث ما توصلت اليه تكنولوجيا صناعة السيارات من أساليب ضمان الأمن والسلامة حتى يكون الجمهور على بينة منها، وكذلك تقوم باختبار السيارات المختلفة وتقدم تعريفاً للجمهور بالأسلوب الأمثل لقيادة كل نوع من أنواع السيارات. ولا تخفى هنا أهمية النشرات عن حالة المرور في الطرقات المختلفة التي تقدم لقائدي السيارات.

هذه الأمثلة للصلات والخدمات والمشاركة بين رجل الشرطة والجمهور تفترض أن رجل الشرطة قد تم إعداده إعداداً كاملاً وإمداده بأساليب وفنون العلاقات العامة والاعلام، ومن الواجب تخصيص فرع من فروع الشرطة للقيام بهذه المهمة وتعريفه لها بعد إعداده إعداداً فنياً كبيراً عن طريق أساتذة هذه الفنون، مع إيفاد رجال هذا الفرع في بعثات الى دول العالم المتقدمة للتعرف على أحدث ما وصلت اليه أساليب التخاطب بين الشرطة والجمهور

وما يعمق الصلات بين الشرطة والجمهور كذلك أن يكون رجال الشرطة على وعي تام بظروف البيئة المحلية التي يعملون بها حتى لا يكون هناك فاصل وعدم تجانس بين هذه الظروف وبين الأوامر التي تريد الشرطة إلزام الجمهور بها والعمل بمقتضاها.

وهذا يوضح مرة أخرى عدم كفاية الدراسة القانونية والشرطية لتكوين رجل الشرطة القادر على خدمة الجمهور، ومن ثم تبدو أهمية تزويد رجل الشرطة - خصوصاً المرشحين منهم للعمل في مناطق لها ثقافتها الفرعية الخاصة - بفنون وأساليب خدمة البيئة واتخاذ المبادرات الكفيلة بوضع القوانين واللوائح موضع التنفيذ بعد تهيئة الظروف المحلية لذلك، وكذلك المشاركة مع المجالس العرفية المحلية في حل مشاكل البيئة وفض المنازعات وما إليها.

وفي ختام هذا العرض أود أن أقول إن إعداد رجل الشرطة وتدريبه تدريباً متكاملًا لن يكون وحده بقادر على تحقيق شعار «الشرطة في خدمة المجتمع» ووضعه موضع التنفيذ ما لم يكن هناك مناخ عام سائد يسمح بذلك وحصانات وظيفية معينة يتمتع بها رجل الشرطة حتى لا يكون في عمله أسير الأهواء، وحتى لا يكون مصير بقاءه في عمله مرتبطاً بولائه لغير القانون والجمهور، وكذلك فإن وضع هذا الشعار موضع التنفيذ مرتبط بوضع القواعد القانونية الواضحة المحددة لعمل رجل الشرطة وسلطاته، والتي تتم محاسبته عن مخالفتها والعمل على غير مقتضاها.

وكذلك يجب أن يقر في نفس رجل الشرطة أن سلطاته محدودة ليس فقط بنصوص القانون وإنما أيضاً بعنصر الملاءمة.

ويجب التشدد في محاسبة رجل الشرطة عن مخالفاته للقانون، فهو في التزامه بالقانون يجب أن يكون قدوة لغيره من أفراد الجمهور، فكثيراً ما يلاحظ أن رجال الشرطة كثيراً ما يخالفون قواعد المرور دون حساب جاد على ذلك، وهم ينتظرون في نفس الوقت أن تلتزم الجماهير بتعليماتهم وأوامرهم في هذا المجال، وفي ذلك مفارقة واضحة

إن تأمين رجل الشرطة في وظيفته وفي نفس الوقت محاسبته بشدة على خروجه على نصوص القانون نصاً أو روحاً هي من أهم دعائم وضع هذا شعار موضع التنفيذ وبدونها يذهب كل المجهود المبذول في التأهيل والتدريب هباءً.

تبقى كلمة قصيرة عن إعداد مادون الضباط من رجال الشرطة وإذا كان من الواضح أنه من غير الممكن تزويد هؤلاء بما يزود به الضباط من دراسات، فإنه يجب على الأقل اختيارهم من الفئات الحاصلة على قدر مناسب من التعليم يتيح لهم القدرة على تفهم مهمة الشرطة وحسن أدائها، وامدادهم بقدر مناسب من المعلومات ومتابعة تدريبهم على العمل الشرطي بفروعه المختلفة ووضعهم أثناء أدائها لعملها تحت الاشراف المباشر والفعال للقيادات منعا لتجاوزهم وافتئاتهم على الجمهور

ذلك ما نراه حرياً بإعداد رجل الشرطة إعداداً يكفل وضع شعار «الشرطة في خدمة المجتمع» موضع التنفيذ العملي، ونرجو أن نكون قد أسهمنا بعرضنا في خدمة هذا الهدف النبيل.

